

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للمناجنت – القليعة

مخبر الابتكار في المناجنت والحوكمة والمقاولاتية – LIMGE

بالشراكة مع

السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته



ينظمان الملتقى العلمي الوطني حول

حوكمة المنظومة المالية بين متطلبات الامتثال الذكي ومخاطر تبييض الأموال

قراءة في فعالية التعديلات التشريعية لقانون 05 - 01 المعدل والمتمم

يوم الأربعاء 09 - 10 ديسمبر 2026

الرئيسان الشرفيان للملتقى:

أ.د. دحية عبد الحفيظ	مدير المدرسة الوطنية العليا للمناجنت
أ. جلاوي أحمد	رئيس السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

رئيسة الملتقى	د. لراس شفيقة	أستاذة محاضرة أ	المدرسة الوطنية العليا للمناجنت
نائبة رئيسة الملتقى	د. بودبزة جهيدة	أستاذة محاضرة أ	المدرسة العليا للضمان الاجتماعي
رئيسة اللجنة العلمية	د. ليلي محمد الحاج	أستاذة محاضرة أ	المدرسة الوطنية العليا للمناجنت
رئيس اللجنة التنظيمية	د. جنادي ليدية	أستاذة محاضرة أ	المدرسة الوطنية العليا للمناجنت

ديباجة الملتقى

تبنّت الجزائر مطلع الألفية الثانية رؤية استراتيجية تقوم على تلازم مساري مكافحة الفساد وتبييض الأموال، حيث لم يعد تبييض الأموال مجرد جريمة تبعية، بل يمثل الرئة اللوجستية التي تنفس بها الجرائم المالية والفساد. ومن هنا تبرز أهمية القراءة المشتركة للقانونين 23-01 و 25-10 ككتلة تشريعية واحدة تعدّل القانون 05-01 وتكمله، وذلك من أجل فهم التوجه الحالي للدولة الجزائرية بخصوص تجفيف منابع المالية للجريمة وشلّ قدرة المجرمين على تدوير الأصول المنهوبة.

في هذا الإطار تمثل أنظمة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والنهج القائم على إدارة المخاطر، الترجمة العملية لهذا التوجه باعتبارها الدعام والركائز الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة الرشيدة لتسيير الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة وضمان امتثال مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؛ إذ تعكس مدى التزام الدولة بمبادئ النزاهة والمساءلة وخدمة الصالح العام وتعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات بما يخدم أهداف التنمية الوطنية المستدامة. لهذا فإن هذه الأنظمة تكتسي أهمية محورية في الوقاية من الفساد، لاسيما الإداري، لما يترتب عنه من هدر للموارد المالية وإضعاف للأداء المؤسسي وتعطيل لعجلة التنمية، وهو ما يجعل وضع هذه الأنظمة وتفعيلها ضرورة عاجلة، تقتضي وضع تدابير وإجراءات استباقية وآليات فعالة للرقابة بما يتوافق مع المعايير الدولية في هذا المجال، ونشر ثقافة النزاهة والشفافية وتعزيز المسؤولية والمساءلة.

في هذا الإطار، يبين المسار الإصلاحي التشريعي كيف انتقلت المنظومة القانونية الوطنية تدريجيًا من مقارنة الرقابة التقليدية والامتثال الشكلي القائم على المطابقة الورقية للنصوص ورد الفعل اللاحق لوقوع الجريمة، نحو الامتثال الذكي المبني على اليقظة الاستباقية والوقائية وفق النهج القائم على المخاطر. هذا التحول الجوهرى وضع المؤسسات المالية والمهن الحرة أمام مسؤولية تحليلية وتقييمية ذاتية وجعل من أنظمة اليقظة والشفافية الأدوات الأساسية للوقاية وليس مجرد إجراءات إدارية نمطية.

إن تبني النهج القائم على المخاطر (Risk-Based Approach) يحول نظم اليقظة من مجرد إجراءات شكلية إلى آلية وقائية قادرة على رصد المخاطر والتعامل معها بصورة استباقية بما يحمي نزاهة النظام المالي ويوطد أركان الحوكمة المؤسساتية في مواجهة الفساد وتبييض الأموال والجرائم المالية المرتبطة بهما.

وفي السياق ذاته، استحدثت المشرع الجزائري إطارًا لتنظيم الأصول الافتراضية وسدّ بعض الفراغات التي أفرزتها التحولات الرقمية بما يعزز حماية النظام المالي والاقتصاد الوطني من المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا المالية (FinTech) وما قد تتيحه من قنوات جديدة لاستغلال النظام المالي في عمليات مشبوهة.

وتتجلى إحدى نتائج هذا المسار الإصلاحي في اخراج الجزائر من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي (GAFI/FATF) في 19 جوان 2026 كانعكاس لما سبق الإعلان عنه من طرف الجهات المختصة بخصوص التقدم المحرز في مجال مكافحة تبييض الأموال وتعزيز الامتثال لمعايير الشفافية المالية الدولية.

في خضم هذه المستجدات، يطرح موضوع هذا الملتقى تساؤلات علمية جوهرية حول آليات تطوير قنوات التعاون مع مجموعة العمل المالي الإقليمية (MENAFATF) لاستدامة التقدم المحقق على المستوى الدولي، باعتبارها شريكًا إقليميًا في تقييم وتوجيه المنظومة المالية الوطنية ومراقبتها، من جهة، واستقراء، من جهة أخرى، حول سبل سد الثغرات القانونية والتنظيمية والتقنية التي قد يفرزها التطبيق الفعلي والميداني لهذه الإصلاحات لتحقيق الانتقال من مرحلة الامتثال النصي إلى مرحلة الامتثال الذكي المستدام، بما ينعكس إيجابًا على جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير بيئة الأعمال وتوطيد الثقة في المنظومة المالية والمصرفية الوطنية.

إشكالية الملتقى

ما مدى نجاعة الآليات التشريعية المستحدثة (القانونان 01-23 و10-25) في إرساء منظومة فعّالة واستباقية للوقاية من تبييض الأموال ومكافحته وتأمين السيادة المالية ضد مخاطر التكنولوجيا المالية (FinTech)؟ وكيف يسهم التطبيق الميداني والتعاون مع الهيئات الدولية (GAFI) في سد الثغرات التقنية لضمان بيئة استثمارية آمنة ومستدامة.

أهداف الملتقى

تحليل نجاعة الترسانة التشريعية في مواجهة الجريمة المالية، ووضع الجامعة في قلب صناعة القرار القانوني الوطني وفق الأهداف التالية:

◆ فتح باب النقاش حول أنظمة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والآليات التنظيمية ووضعها موضع التطبيق وفق القانون 08-22 المتعلق بتنظيم وتشكيل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وصلاحياتها بغرض استكمال المنظومة القانونية الوطنية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته.

◆ التأصيل القانوني: تبيان الفلسفة التشريعية الحديثة، لاسيما "استقلالية جريمة التبييض" كخيار إستراتيجي لتعزيز الردع.

- ◆ تحديد المسؤوليات: شرح الالتزامات المهنية الجديدة للمؤسسات المالية والمهنة القانونية (محامون، موثقون...) في ظل نظام الامتثال.
- ◆ تفعيل الدور الرقابي: تسليط الضوء على الصلاحيات المستحدثة للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته ولخلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF) وآليات تنسيقها مع الجهات القضائية.
- ◆ بناء جسور التواصل: خلق فضاء تفاعلي بين الهيئات التنفيذية والرقابية وبين الجامعة لتطوير الممارسات القانونية الميدانية.
- ◆ تعزيز دور الجامعة والمدارس العليا في نشر ثقافة الامتثال والشفافية والحوكمة، وتأهيل الكفاءات المستقبلية لفهم مخاطر الجرائم المالية والوقاية منها ومواكبة المتطلبات الوطنية والدولية في هذا المجال.
- ◆ استشراف الآثار الاقتصادية والمؤسسية لخروج الجزائر من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي، وتحليل انعكاساته على جاذبية الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الوطني وتطوير منظومة الابتكار وريادة الأعمال.

محاور الملتقى

يسعى هذا الملتقى العلمي لبناء رؤية تكاملية بين أربع محاور رئيسية تتمثل في:

المحور الأول: أنظمة الشفافية كآلية لإرساء قواعد الحوكمة

- ◆ الأحكام القانونية للشفافية والوقاية من الفساد وآليات إنفاذها على ضوء المواد 7 و 8 و 9 من القانون رقم 08-22 المحدد لتنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها.
- ◆ دور أنظمة الشفافية في استكمال المنظومة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتكريس مبادئ الحوكمة.

المحور الثاني: التطور المفاهيمي والتشريعي للامتثال والوقاية

- ◆ تطور التأصيل القانوني لجريمة تبييض الأموال وفق معايير مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF/GAFI) وعلاقتها بخروج الجزائر من القائمة الرمادية.
- ◆ عصرنة مفهوم "الأموال" وفق التطورات التكنولوجية الدولية (المعيار رقم 15 لمجموعة (GAFI) ومعيار المحاسبة الدولية IFRS 15)
- ◆ فئات الخاضعين لالتزام الإخطار بالشبهة وإشكالية السر المهني.

المحور الثالث: الهندسة المؤسسية والآليات الرقابية

- ◆ طبيعة ومهام السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته
- ◆ طبيعة ومهام خلية معالجة الاستعلام المالي (CTRF)، ودورها في تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة تبييض الأموال.
- ◆ اللجنة الوطنية للتنسيق وتقييم المخاطر ودورها في إدارة ملف خروج الجزائر من "القائمة الرمادية" لمجموعة العمل المالي.
- ◆ تطبيق "النهج القائم على المخاطر" (RBA) وتحديد المستفيد الحقيقي.

المحور الرابع: آليات استدامة تحسن التصنيف المالي الدولي للجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية

- ◆ دور التقييم المتبادل لمنظمة MENAFATF على فعالية المنظومة الوقائية والرقابية للقانون 05 - 01 المعدل والمتمم.
- ◆ الأثر الاقتصادي والمؤسسي للامتثال لمعايير MENAFATF على مناخ الاستثمار وحرية حركة رؤوس الأموال والمعاملات المصرفية عبر الحدود.
- ◆ حوكمة الموارد البشرية والوقاية الاستباقية كركيزة للامتثال الفعال

الفئات المستهدفة من الملتقى

- ◆ باحثين أكاديميين وقضاة
- ◆ المهنيين الأحرار (محامون، محاسبون، مسيروون ...)

- ◆ طلبة الدكتوراه وطلبة ماستر الحوكمة ومكافحة الفساد بالمدرسة
- ◆ الهيئات المكلفة بالرقابة
- ◆ الأطراف ذات الصلة

صيغة الملتقى الوطني:

ينظم الملتقى الوطني بصيغة هجينة، حضورية وعن بعد، تجمع مداخلات علمية متعددة التخصصات ومنفتحة منهجيا يتضمن البرنامج ورشات عمل وحلقة نقاش بين خبراء وباحثين وأصحاب القرار المدعوين.

النتائج المنتظرة من الملتقى

- ◆ الوصول إلى تقييم فعالية آليات تطبيق أحكام المواد 7 و8 و9 من القانون رقم 08-22 قصد الانتقال من تكريس الشفافية كالنظام قانوني إلى تفعيلها كممارسة مؤسسية، بما يعزز الوقاية من الفساد ويستكمل منظومة الحوكمة الوطنية.
- ◆ تطوير المحتوى البيداغوجي بإثراء المقاييس القانونية بالمستجدات التشريعية الأخيرة وتحديث المراجع العلمية للطلبة بما يتماشى مع أحكام القانونين 01 - 23 و 10 - 25.
- ◆ رفع مستوى الوعي القانوني وتمكين الطلبة والباحثين من فهم آليات كشف تقنيات التبييض الحديثة، لاسيما تلك المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والأصول الرقمية، وتحليل أساليب الالتفاف على الرقابة التقليدية.
- ◆ الخروج بتوصيات عملية تبرز دور العنصر البشري في منظومة النزاهة، وتعزيز فهم الطلبة لكيفية تحويل مدونات السلوك والتكوين التخصصي إلى أدوات استباقية ترسيخ لعقيدة "الامتثال الذكي" و"حوكمة المورد البشري"، بما يساهم في إعداد إطارات قانونية قادرة على إدارة المخاطر المالية بمهنية عالية.
- ◆ بلورة توصيات عملية لتعزيز دور الحوكمة المالية في تحسين مناخ الأعمال ودعم ريادة الأعمال والابتكار وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار.

أعضاء اللجنة العلمية

أ.د. فروخي أمين	المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
أ.د. جميلة تومي	المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
أ.د. حيمران محمد	المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
أ.د. هز. هاروتي مسعود	المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
أ.د. لخضاري نسيم	المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
أ.د. أمقران مصطفى	المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
د. بوديزة جهيدة	المدرسة العليا للضمان الاجتماعي
د. رماش كمال	المدرسة العليا للضمان الاجتماعي
د. لراس شفيقة	المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت
السيد بن قرنان خالد	السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته
د. جمال رميني	السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د. ميسوم محمد شريف
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د.نبيلة عبيد
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د. بلالي منير
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د. المكريطار لامية
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د. لعجوزي سمية
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د.محمد عزيزي ياسمين
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د. شجري معمر صارة
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د. فرواني ليندة أمال
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د. ملود سيد علي
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د. قاضي عمر
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	الأستاذ سليمان عمر فاروق
السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته	السيد داود آيت حجام
السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته	السيد عبد الرحمن بوزيد

أعضاء اللجنة التنظيمية

المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د. بوعمامة عبد الله
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د. إسلام لبصير
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د. بوزروطة إلهام
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د. عدناني خولة
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د.شاهدي فوزي
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د. فرواني ليندة أمال
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د.موساوي إلهام
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د.ناصر لبنى
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د.بوكريطة نوال
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د.محمادي نجلاء
المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	د.لعواس ليليا
السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد	السيد عبد اللطيف بن عيدة

شروط وكيفية تقديم المداخلات

تعتمد المشاركة في الملتقى على التزام البحوث المقدمة بأحد المحاور المعلنة، مع ضرورة أن تكون أصلية بالكامل ولم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر في أي جهة أخرى بالتوازي أو المشاركة بها في أية تظاهرة علمية أخرى. يُتاح تقديم المداخلات باللغة العربية، الفرنسية أو الإنجليزية.

يشترط في الملخص أن يتراوح طوله بين 200 و300 كلمة، متضمناً خمس كلمات مفتاحية تعكس المفاهيم المحورية للدراسة، وأن يوضح بدقة الإشكالية المطروحة، الأهداف المرجوة، المنهجية المتبعة وأهم النتائج المتوصل إليها. كما يتعين تحرير المداخلات الكاملة وفق أعلى معايير الصرامة الأكاديمية، نظرياً ومنهجياً. يجب أن يتراوح حجم البحث بين 12 و20 صفحة شاملة قائمة المراجع التي يجب توليدها آلياً وتنسيقها بطريقة أبجدية بصيغة APA

تخضع جميع الأعمال لتقييم علمي مزدوج ومجهول الهوية من قبل اللجنة العلمية. تُرسل المداخلات الكاملة عبر البريد الإلكتروني colloque,corr,ensm2026@gmail.com

تُنقّى ثلاث (03) من أفضل المداخلات المقبولة والتميزة للنشر في مجلة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وذلك في نهاية شهر ديسمبر 2026. تُنشر بقية المداخلات المقبولة في كتاب أعمال الملتقى، وفقاً للمعايير المعتمدة من طرف لجنة التحرير.

المواعيد المهمة

التاريخ	الحدث
05 أكتوبر 2026	تاريخ إطلاق دعوة المشاركة
18 نوفمبر 2026	آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة
25 نوفمبر 2026	الإعلان عن قبول المداخلات
29 نوفمبر 2026	آخر أجل لإرسال عروض PowerPoint
09 و 10 ديسمبر 2026	تاريخ انعقاد الملتقى الوطني